

الصحة الجنسية، وحقوق الإنسان، والقانون منظمة الصحة العالمية، برنامج التناسل البشري، ٢٠١٥

World Health Organization, Human Reproduction Program, 2015
http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/175556/1/9789241564984_eng.pdf?ua=1

ترجمة: شهرت العالم

التي تترجم هذه الحقوق وتضعها موضع التنفيذ.

النص الوارد أدناه مأخوذ من «الموجز التنفيذي» تتسم القوانين بالأهمية لأنها تحدد قواعد المجتمع. ويمكن أن توفر إطارًا لتنفيذ السياسات والبرامج والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية. كما يمكن أن توفر ضمانات لحقوق الإنسان. لكنها يمكن أن تحدد القيود أيضًا. وفي الحالتين، تؤثر القوانين واللوائح في التمتع بأعلى مستوى ممكن من معايير الصحة الجنسية. وتؤدي مواءمة القوانين مع معايير حقوق الإنسان إلى تعزيز النهوض بالصحة الجنسية لدى مختلف السكان. بينما يجري بتزايد توثيق التأثير السلبي للقوانين التي تتعارض مع معايير حقوق الإنسان. على سبيل المثال. نجد أن القوانين التي تعزز نشر المعلومات الجنسية الموضوعية والشاملة حول الحياة الجنسية - إذا تم تنفيذها للجميع - تساهم في معرفة الناس بما يحمي أو يضر الصحة الجنسية. بما في ذلك معرفة أين وكيف يمكن الحصول على المزيد من المعلومات، والمشورة، والعلاج إذا لزم الأمر. ومن ناحية أخرى، فإن القوانين التي تقيد وصول النساء والمراهقات إلى الخدمات الصحية - مثل: اشتراط تفويض طرف ثالث للخدمات - والقوانين التي تجرم أنواعًا معينة من السلوك الجنسي بالتراضي، يمكن أن تؤدي إلى استبعاد أو منع الناس من التماس وتلقي المعلومات

إنطلاقًا من استعراض دلائل الصحة العامة والبحوث المستفيضة في قانون حقوق الإنسان على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية. يوضح هذا التقرير كيف يمكن أن تدعم الدول في مختلف أنحاء العالم الصحة الجنسية من خلال الآليات القانونية وغيرها من الآليات التي تتسق ومعايير حقوق الإنسان، والتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان.

نتناول هنا بالتفصيل الموضوعات الثمانية التالية: عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي، المعاقبة على الحياة الجنسية/النشاط الجنسي، تنظيم الدولة للزواج والأسرة، هوية/التعبير عن النوع الاجتماعي، العنف، توافر خدمات الصحة الجنسية وإمكانية الوصول إليها وقبولها ونوعيتها، المعلومات والتعليم والتعبير المتصلة بالحياة الجنسية والصحة الجنسية، العمل في مجال الجنس.

يحدد التقرير الدلائل اللازمة لإظهار كيف كان للتمييز وعدم المساواة دور رئيس في مدى حصول الناس من عدمه على الصحة الجنسية والحفاظ عليها. مع الجدال بأن تحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة الجنسية يرتبط - بالتالي - ارتباطًا وثيقًا باحترامها حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيقها. كما يحدد التقرير معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالحياة الجنسية، والصحة الجنسية، والقوانين الوطنية

عدد من البلدان بمواجهة ذلك وإجراء تعديلات لإتاحة الأدوية والخدمات الأساسية.

كيف يجري تقديم الخدمات؟

نظرًا لأن أمور الحياة الجنسية والممارسات الجنسية تتعلق بحياة الناس الخاصة، وتُعتبر حساسة في العديد من السياقات. فإن ضمانات الخصوصية والسرية واتخاذ قرارات مستنيرة في تقديم الخدمات مثلًا، تتسم بأهمية خاصة. وعند الافتقار إلى هذه الضمانات، لا يسعى الناس ببساطة إلى استخدام الخدمات التي يحتاجون إليها. بما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الصحة. وعلى سبيل المثال، يتجنب المراهقون غالبًا السعي إلى الخدمات عند افتقار ضمان السرية وعندما تلزم موافقة الوالدين. مع إدراك أهمية هذا البُعد، ومع التفكير في معايير حقوق الإنسان، نصت قوانين بعض البلدان على ضمانات للخصوصية والسرية واتخاذ قرارات مستنيرة.

الوصول إلى المعلومات والتثقيف:

يُعد الوصول إلى المعلومات والتثقيف في مجال الحياة الجنسية والصحة الجنسية ضروريًا لتمكين الناس من حماية صحتهم، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم الجنسية والإيجابية. توضح الأدلة أن الوصول إلى هذه المعلومات - وكذا الوصول إلى التثقيف الجنسي الشامل، الذي لا يوفر المعلومات فقط وإنما يبني أيضًا مهارات الاتصال الشخصي - يرتبط بنتائج إيجابية في مجال الصحة. إن القوانين واللوائح التي تستبعد مواضيع معينة من المعلومات والتثقيف حول الحياة الجنسية، أو استبعاد بعض الأشخاص من الوصول إلى التثقيف الجنسي، تسفر عن آثار ضارة على الصحة الجنسية. لقد أكدت الهيئات الدولية لحقوق الإنسان أهمية قيام الدول بتوفير

والخدمات، التي يحتاجون إليها ويتمتعون بالحقوق فيها.

يوضح هذا التقرير العلاقة بين الصحة الجنسية، وحقوق الإنسان، والقانون. انطلاقًا من استعراض دلائل الصحة العامة والبحوث المستفيضة في قانون حقوق الإنسان على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية، يوضح هذا التقرير كيف يمكن أن تدعم الدول في مختلف أنحاء العالم الصحة الجنسية؟ من خلال الآليات القانونية وغيرها من الآليات التي تتسق ومعايير حقوق الإنسان، والتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان. يقدم هذا الموجز التنفيذي بضعة أمثلة مختارة من العديد من الأمثلة الواردة في التقرير الكامل.

إزالة الحواجز القانونية والتنظيمية أمام الخدمات:

يتسع نطاق اعتلال الصحة المرتبط بالحياة الجنسية ويمثل عبئًا مرضيًا كبيرًا في أنحاء العالم كافة، بحيث يصبح من الضروري وصول الناس إلى الخدمات الصحية المناسبة في مجموعة واسعة من مشكلات الصحة الجنسية، وفي الوقت نفسه، هناك تعريف للحقوق في أعلى مستوى ممكن من الصحة وتفاصيله، بما يشمل مجموعة متنوعة من المرافق والسلع والخدمات التي يجب أن تكون متوفرة ويسهل الوصول إليها، ومقبولة، وذات نوعية جيدة. هذه هي الأبعاد التي لم تتحقق بعد في العديد من الأماكن، وهو ما يرجع في كثير من الأحيان إلى قصور الإطار القانوني، بما في ذلك الحواجز القانونية المباشرة. ومن بين عدد من أمثلة العقوبات القانونية التي تعترض الوصول إلى الخدمات الصحية: الحظر أو التقييد على توافر وسائل منع الحمل الطارئة، أو على تقديم الخدمات من جانب موظفي الرعاية الصحية غير الأطباء، قام

غير المأمون، خوفاً من ردود الفعل السلبية على سلوكهم، أو وضعهم الصحي. وفي العديد من الحالات، يقوم أولئك الذين يتيسر وصولهم إلى الخدمات الصحية بالإبلاغ عن التمييز وسوء المعاملة من جانب مقدمي الرعاية الصحية. تدعو الهيئات الدولية لحقوق الإنسان بتزايد إلى عدم جرم الوصول إلى/ وتوفير معلومات وخدمات بعينها حول الصحة الجنسية والإيجابية، وإلى إزالة العقوبات على نقل فيروس نقص المناعة البشرية وطائفة واسعة من السلوكيات الجنسية التي تحدث بالتراضي بين أشخاص ذوي أهلية. لقد لعبت المحاكم الوطنية في أنحاء مختلفة من العالم دوراً مهماً القضاء على القوانين الجنائية التمييزية، بما فيها الاعتراف بالأثار الصحية السلبية المحتملة.

هوية النوع الاجتماعي والتعبير عنه:

إن القدرة على التحديد والتعبير عن هوية النوع الاجتماعي دون وصمة، أو تمييز، أو إقصاء، أو عنف - هي إحدى الأبعاد المهمة للصحة والرفاه والتمتع بحقوق الإنسان. كما أن إمكانية أن يعيش الناس وفقاً لنوعهم الاجتماعي المحددة ذاتياً، ومقبول في القانون وفي الواقع، تسفر عن تأثير مفيد على الرفاه العام، بما في ذلك القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها. يتطلب احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان عدم إجبار أي شخص على الخضوع لإجراءات طبية، بما في ذلك جراحة تأكيد النوع الاجتماعي أو التعقيم أو العلاج بالهرمونات، أو اضطرابه إلى الطلاق كشرط للاعتراف القانوني بهوية نوعه الاجتماعي وتعبيره عنها. كان هناك عدد من القوانين الوطنية التي كانت تتطلب في السابق اتخاذ مثل هذه الإجراءات من أجل تغيير الهوية، لكنها إما تعدلت - بعد الطعن

المعلومات الجنسية والتثقيف الجنسي الشامل للبالغين والمراهقين على حد سواء، كما نصت حديداً على أن ضرورة امتناع الدول عن فرض الرقابة على المعلومات الدقيقة علمياً في مجال الصحة الجنسية، أو احتجازه المعلومات المتعلقة بالصحة، أو تعمد إساءة تفسيرها، بما فيها التربية والمعلومات الجنسية، كما أصدرت بعض الدول قوانين تضم أحكاماً خاصة بشأن المعلومات والتثقيف في مجال الحياة الجنسية من خلال الحق في التعليم؛ وحققت بلدان أخرى نجاحاً على الصعيد الإقليمي في معارضة القيود المفروضة على المعلومات المتعلقة، على سبيل المثال، بخدمات الإجهاض.

استخدام القانون الجنائي :

تستخدم جميع النظم القانونية القانون الجنائي لردع ومقاضاة ومعاقبة السلوك الضار، وحماية الأفراد من الضرر. بيد أن القانون الجنائي يُطبق أيضاً في العديد من البلدان لحظر الوصول إلى/ وتوفير معلومات معينة تخص الصحة والخدمات الجنسية والإيجابية، وللمعاقبة على نقل فيروس نقص المناعة البشرية، ومجموعة واسعة من السلوكيات الجنسية بالتراضي التي تحدث بين أشخاص ذوي أهلية، بما في ذلك العلاقات الجنسية خارج الزواج، والسلوك الجنسي بين نفس الجنس، والعمل الجنسي بالتراضي. ويسفر جرم هذه التصرفات والإجراءات عن العديد من الأثار السلبية على الصحة، بما فيها الصحة الجنسية. أما الأشخاص الذين يُعتبر سلوكهم الجنسي بالتراضي جريمة جنائية، فقد يحاولون إخفاء عن العاملين الصحيين وغيرهم، خوفاً من الوصمة والمحاكمة، وهو الأمر الذي قد يحول دون استخدام الناس للخدمات الصحية، مما يؤدي إلى مشكلات صحية خطيرة مثل: عدم علاج الأمراض المنقولة جنسياً، والإجهاض

للاغتصاب. وقد تطور القانون الجنائي الدولي بحيث أصبح يحدد تعريف الاغتصاب بعبارة أوسع نطاقاً بكثير. تغطي مختلف أفعال الغزو التي يرتكبها الناس، أو تُرتكب ضدهم من أي جنس أو نوع اجتماعي. كما أصبح يقر بأن الاغتصاب في إطار الزواج يُعتبر جريمة في جميع الظروف. لقد جرى تعديل العديد من القوانين الوطنية على مدى العقد الماضي لتنسّق ومعايير حقوق الإنسان. وهو الأمر الذي يتيح للجميع (الفتيات والنساء غير المتزوجات، والرجال، والصبيان، والأشخاص المتحولين جنسياً) الحصول على الخدمات الصحية اللازمة، فضلاً عن اللجوء إلى الإجراءات القانونية والتعويض، الذي يضطلع بدور في مجال الصحة.

الخلاصة:

تلتزم الدول بتعديل القوانين واللوائح التي تؤثر على الصحة الجنسية بما يجعلها متسقة وقوانين ومعايير حقوق الإنسان. كما أن إزالة الحواجز القائمة أمام إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية، ووضع قوانين ولوائح تهدف إلى دعم وتعزيز الصحة الجنسية، هي إجراءات تنسّق أيضاً واستراتيجية منظمة الصحة العالمية حول الصحة الإيجابية على الصعيد العالمي، والتي اعتمدها الجمعية العالمية للصحة في عام ٢٠٠٤.

Sexual health, human rights and the law
Reproductive Health Matters 2015;X:X-X

عليها - أو صدرت قوانين جديدة تنسّق ومعايير حقوق الإنسان.

العنف الجنسي أو المرتبط بالحياة الجنسية:

تسفر جميع أشكال العنف الجنسي أو المرتبط بالحياة الجنسية عن آثار سلبية متعددة على الصحة والرفاه. وعلى سبيل المثال، قد لا يتمكن الناس الذين يعيشون علاقات عنيفة من اتخاذ خيارات جنسية وإيجابية. إما عن طريق التعرض المباشر للجنس القسري، أو بالإكراه، أو لعدم قدرتهم على السيطرة، أو التفاوض حول تنظيم استخدام وسائل منع الحمل والواقى الذكري. وهذا يعرضهم لخطر الحمل غير المرغوب (للنساء)، وللأمراض المنقولة جنسياً بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية. كما أن عنف الشريك الحميم في حالة الحمل يزيد من احتمالات الإجهاض، وسقوط الحمل، وولادة جنين ميت، والولادة قبل الأوان، وانخفاض وزن المولود.

يُعدّ الفهم القانوني للاغتصاب مثلاً على طريقة تأثير القانون على الصحة الجنسية؛ فقد كان يُفهم تاريخياً باعتباره الاتصال الجنسي لرجل مع امرأة ليست زوجته، باستخدام القوة وضد رغبتها، عن طريق اختراق القضيب للمهبل. وبموجب هذا تعريف، فإن النساء اللاتي يغتصبهن أزواجهن، واللاتي يتعرضن للاغتصاب شرجي، والرجال والأفراد المتحولين إلى الجنس الآخر، لا يمكنهم الادعاء قانوناً - أنهم تعرضوا